القاضي حمود الهتار عضو مجلس القضاء الأعلى لـ«الميثاق»:

لست راضياً عن أداء الأجهزة القضائية

■ أكد فضيلة القاضي حمود عبدالحميد الهتار عضو مجلس القضاء الأعلى ان لدى المجلس خطة شاملة لمعالجة الاختلالات التي تبرز من وقت لآخر في الجهاز القضائي وسيتم تطبيقها قريباً... وقال ان اليمن حقق سبقاً عربياً وإسلامياً في استقلالية القضاء بنص دستوري وأن هناك إرادة سياسية جادة لإصلاح القضاء وتعتبره من أولوياتها خلال الفترة المقبلة..

وشدد على القضاة بألاّ يغادروا مقار أعمالهم والخروج للنظر في محلات النزاع خارج حدود الضرورة لأن ذلك سيعرضهم للمساءلة القانونية..

وأكد أن تقارير جهاز الرقابة والمحاسبة تعتبر حجة يستند إليها القضاة ولاتهمل من قبلهم لأنها وسيلة مُثلى لمكافحة الفساد.. كما تطرق إلى قضايا عدة تتعلق بالإصلاحات القضائية في سياق الحوار الذي أجرته معه «الميثاق» والتالي نصه:

لقاء: عبدالولي المذابي

فصل رئاسة القضاء عن رئاسة الدولة تطور ممتاز وهناك إرادة سياسية لإصلاح القضاء

الإصلاح يستلزم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب

هيئة التفتيش القضائي أحالت ١٤ قاضياً إلى مجلس المحاسبة خلال شهر واحد

□ القاضي/ حمود الهتار

● *هل انتم راضون عن وضع القضاء اليمني؟*

– القضاء اليمني قطع أشواطاً كثيرة في مجال الاصلاح ونأمل ان يحقق المزيد من تلك التطورات لكي يصل الى المستوى المطلوب..

أنا لست راضياً عن اداء الاجهزة القضائية لكنني اتمنى ان يتحسن اداؤها خلال السنوات القليلة القادمة

● *ماهي أبرز الاشكالات والمعوقات التي تواجه القضاء بنظركم؟*

– مشكلات القضاء عديدة وقد سبق ان تحدثنا عنها وتحدث عنها الباحثون في أوضاع القضاء، ولكن أستطيع القول ان ما تحقق في عهد الأخ الرئيس علي عبدالله صالح من خطوات في مجال الاصلاح القضائي يتمثل اولاً في انشاء المعهد العالي للقضاء الذي كان له دور كبير في اعداد وتاهيل الكوادر القضائية، ثم تقنين احكام الشريعة الاسلامية الاجرائية والموضوعية وذلك هو المنجز الثاني، ثم تحسين الوضع المعيشي للقضاة واصبحت مرتباتهم افضل من بقية العاملين في اجهزة الدولة، كما شهد القضاء تطوراً في مؤسساته وتحديثاً لاجهزته، ولعل أبرز التطورات التي حدثت في المجال الدستوري نص المادة (١٤٩) من الدستور وما بعدها، والتي تعد سبقاً متميزاً بين الدساتير العربية والاسلامية، وتنص على ان القضاء سلطة مستقلة مالياً وادارياً وان النيابة العامة هيئة من هيئاته، ومنحت مجلس القضاء الأعلى صلاحيات واسعة من أجل تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة، وكذلك اقرار موازنة القضاء تمهيداً لادراجها ضمن الموازنة العامة للدولة رقماً واحداً وتعديل قانون السلطة القضائية بفصل رئاسة الدولة عن رئاسة مجلس القضاء الأعلى، وبحيث اصبح رئيس مجلس القضاء الأعلى هو رئيس المحكمة العليا، وهذا تطور ممتاز من وجهة نظري ومن وجهة نظر الكثير من الباحثين في أوضاع السلطة القضائية.

● *مسألة عدم الرضا عن اداء الاجهزة القضائية هل تنبع من داخل القضاء نفسه أم لظروف ومتغيرات من خارجه؟*

– بعضها داخلية وبعضها خارجية، واتمنى ان نصل الى المستوى المنشود لتحقيق العدالة للمتقاضين، حتى يصبح القضاء محل ثقة المواطن ومحط آماله التي يرجوها، ويكون ملاذاً للمظلوم يستطيع ان ينصفه ويعيد اليه حقه.

الاصلاح الشامل

● *من وجهة نظركم.. من أين يبدأ الاصلاح الشامل للقضاء؟*

– اصلاح القضاء يستلزم بالضرورة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتوفير الامكانات اللازمة له، واحكام الرقابة عليه وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب، واذا ما اتخذت هذه الخطوات على المستويين القضائي والاداري في السلطة القضائية فإنه يمكن ان نحقق نقلة نوعية.

ويستلزم اصلاح القضاء اموراً عدة من أهمها الارادة السياسية والرؤية الموضوعية لاصلاح القضاء، والامكانات المادية والآلية المناسبة القادرة على تطبيق هذه الاصلاحات، ونعتقد ان هذه العوامل متوافرة في الوقت الراهن، فهناك ارادة سياسية لاصلاح القضاء، وكذلك الرؤية الموضوعية، ونأمل ان تتوافر الامكانات اللازمة لتحقيق هذا الاصلاح.

● *ماهي الامكانات الملحة الواجب توافرها بنظركم؟*

– الامكانات الملحة لاصلاح القضاء هي امكانات مادية وبشرية، ويستلزم ادخال التقنيات الحديثة في مجال القضاء، مثل الحاسوب وتوفير قاعدة بيانات في الاجهزة القضائية المختلفة، وقد بدأنا في محكمة الاستئناف بادخال نظام حديث وربط شبكي بين مختلف الادارات والاقسام في المحكمة، واستطعنا الحد من السلبيات والروتين المعقد الذي كان يؤدي الى تراكم القضايا وتأخير البت فيها وكذلك مشاكل ضياع الأوراق وصعوبة البحث عن القضايا، واصبح الآن بمقدورك ان تحصل على المعلومات الكاملة عن اية قضية موجودة في هذه المحكمة بالتوجه الى قسم الاستقبال والسؤال عنها باسم الشخص او لقبه او رقم ملف القضية، وستحصل ببساطة على كل المعلومات والاجراءات المتعلقة بهذه القضية منذ رفع القضية حتى صدور الحكم وما تبع ذلك من اجراءات الطعن وقرارات المحكمة العليا، ويمكنك ان تحصل ايضاً على كل البيانات المتعلقة بالقضية ابتداءً من النيابة العامة، ومروراً بالمحكمة الابتدائية ثم الاستئنافية ثم المحكمة العليا.

تعميم الحاسوب

● *بالتأكيد أن تجربتكم في محكمة الاستئناف فريدة من نوعها والسؤال هل سيتم تعميمها بعد ثبوت فعاليتها ونجاحها؟*

– معالي الاخ وزير العدل وجه الجهات المختصة بضرورة الاستفادة من هذا النظام في المحاكم الاستئنافية والابتدائية بشكل عام، وقد بدأنا هذه التجربة بجهود ذاتية، وقمنا بتدريب العاملين في المحكمة على التعامل مع الكمبيوتر وبرامج الادارة القضائية الحديثة، ولم نستقطب اي كوادر من خارج المحكمة والعمل يدار بنفس الطاقم ولم يتم اي استحداث وهذا يعني ان كوادرنا قابلة للتطور وتحتاج فقط الى التدريب وتوفير الامكانات اللازمة لادارة عمل منظم.

● *ماذا بعد اصلاح الكادر القضائي وتحسين الأوضاع المعيشية للعاملين في جهاز القضاء؟*

– كان ينبغي ان يكون ذلك مصحوباً برقابة فاعلة من قبل هيئة التفتيش القضائي على سلوك وأعمال القضاة والعاملين في السلطة القضائية بشكل عام.

وكما شعر العاملون في الجهاز القضائي بهذا التحسن في الكادر الوظيفي المتميز نريد ان يلمس الناس اثر هذا الاجراء في قضاياهم وفي المحاكم بشكل عام.

ومن خلال عملنا في محكمة الاستئناف نجد ان المواطن بدأ يلمس اثر هذه الاصلاحات اولاً باول.

محاسبة القضاة

● *هناك اجراءات عقابية اتخذت بحق بعض المخلين بعملهم ما حقيقة ذلك؟*

– مجلس القضاء الأعلى اتخذ قراراً باحالة بعض القضاة الى مجلس المحاسبة بناء على اجراءات اتخذتها هيئة التفتيش القضائي، وبقدر حرصنا على اجراء المحاسبة لكل من يخل بعمله، فإننا حريصون ايضاً على توفير الضمانات الممنوحة للقضاة، حتى لايُظلم القاضي او يُظلم.

● *عدد الحالات التي أحيلت الى مجلس المحاسبة لايتناسب مع حجم الشكاوى من وجود عناصر تخل بالعمل القضائي؟*

– مقارنة بفترة عمل المجلس الحالي يمكن القول بانه قام بعمل كبير، فخلال الشهر الماضي فقط أحيلت الى المجلس (١٤) حالة واعتقد انه عدد كبير اذا ما قورنت بفترة عمل المجلس، وليس مطلوباً من المجلس ان يحيل كل القضاة الى المحاسبة، ولكن عليه ان يحيل اولئك الذين

> ■ أعمال الخبرة لم تنظم حتى الآن ونتمنى إصدار قانون أعوان القضاء قريباً

> ■ هيبة القاضي ركيزة لاستقلال القضاء.. والتدخل في شئون العدالة جريمة لاتسقط بالتقادم

ارتكبوا مخالفات تستوجب مساءلتهم او محاسبتهم وفقاً للقانون.

التقارير الرقابية

● *كيف تعلقون على عدم فعالية التقارير الرسمية التي تصدر عن الاجهزة الرقابية مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وما هو تقييمكم لهذه التقارير؟*

– التقارير الرسمية لها حجيتها ومسألة الاخذ بها متروك للقضاء، واذا ما قدم شخص للقضاء وثبت ارتكابه لعمل من أعمال الفساد فإنه سيصدر بحقه الاحكام التي تتناسب مع جريمته وفقاً للقانون، اما بالنسبة للتقارير التي تنشر هنا وهناك فلسنا معنيين بها، فالقضاء معني بما يرفع اليه.

● *وماذا عن تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة؟*

– هذه التقارير حجة بما اشتملت عليه، والمحاكم المختصة هي المعنية بالاخذ بما جاء في تلك التقارير ان كانت قد استكملت عناصرها القانونية، او رفضها ان لم تكن قد استكملت.

● *لماذا لايكون هناك تنسيق مع جهاز الرقابة، بحيث تكون التقارير وسيلة لتحقيق العدالة ومكافحة الفساد؟*

– التنسيق قائم بين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واجهزة القضاء وتقاريره حجة ولاتهمل من قبل القضاء.

● *اذاً لماذا نرى كماً كبيراً من هذه التقارير ولا نرى مايقابلها من القضايا؟*

– لا علاقة لنا بما ينشر من تقارير.. القضاء مسئول عما يطرح امامه من قضايا فقط.. ولايجوز للقضاء ان يكون خصماً وحكماً في نفس الوقت.. ولكن هناك جهة مختصة.. الجهاز المركزي يحيل تقاريره الى النيابة العامة وهي التي تتولى التحقيق والتصرف في تلك التقارير وفقاً للقانون، واذا ثبت لديها صحة ما ورد فيها فإنها تقيم الدعوى امام المحاكم.. ومن ثم تقوم المحاكم بالنظر فيها وتقضي بموجب ما يقدم اليها من ادلة.

شكاوى المستثمرين

● *مؤخراً تزايدت شكاوى المستثمرين والمغتربين الذين ارادوا اقامة مشاريع استثمارية في اليمن ثم قاموا بسحب هذه المشاريع بسبب ما اسموه ضعف القضاء.. هل من معالجة لهذه المشكلة؟*

– مجلس القضاء الأعلى معني بترتيب أوضاع المحاكم بما يتناسب مع الدستور والقوانين النافذة، وحتى تكون محل ثقة المواطنين والمستثمرين خصوصاً ولدينا خطة لمعالجة الكثير من الاختلالات التي تعاني منها السلطة القضائية، ولا استطيع ان اصرح بشيء حول هذه الخطة حالياً.

المعاملات الحديثة

● *هناك قصور في التشريع والتقنين لبعض المعاملات الحديثة التي بدأت تنتشر مثل التجارة الالكترونية وبطاقات الائتمان وسوق الاوراق المالية، هل تواجهون قضايا من هذا النوع؟*

– قانون المعاملات الالكترونية لم يصدر بعد، ونتمنى ان يصدر خلال الدورات البرلمانية القادمة، وان كان من شيء يقال فهو في مسألة تطبيق القوانين، اما القوانين في اليمن من الناحية النظرية فهي متطورة اكثر من غيرها، وتكفل العدل للمتقاضين.

اما بالنسبة لقانون سوق الاوراق المالية وبطاقات الائتمان فهي مطروحة امام الجهات المختصة، واعتقد انه لابد ان تواكب تشريعاتنا وكذلك القضاء اليمني التطورات التي تشهدها الساحة اليمنية وكذلك المجتمع الدولي، لأننا لسنا بعيدين عن هذا العالم.

● *ماهي اسباب البطء في حسم المنازعات من حيث التشريع؟*

– فيما يتعلق بالتشريع هناك بعض المواد القانونية تستلزم مراجعة للمواعيد والمدد

> ■ الحوار مع العناصر المتطرفة فكرة يمنية نالت اهتماماً وتقديراً دولياً

> ■ تقارير جهاز الرقابة حجة بما اشتملت عليه وتنفيذ الأحكام ليس مسئولية الشرطة القضائية

القانونية والاجراءات والطعون ايضاً، وهناك أمور لا علاقة للقانون بها، ولكنها تعود الى خطأ في الممارسة من قبل العاملين في السلطة القضائية او المتقاضين انفسهم، وهناك اسباب تعود الى جهات اخرى يرتبط عمل القضاء بها.

قانون الخبراء

● *كان هناك مشروع قانون اعوان القضاء او قانون الخبراء.. هل سيجد هذا القانون طريقه الى النور؟*

– لم تنظم أعمال الخبرة حتى الآن، وهذه من المشكلات التي نعاني منها، صحيح ان هناك نصوصاً في القوانين الاجرائية وفي قانون الاثبات، لكن ينبغي ان يكون هناك قانون خاص ينظم اعمال الخبرة حتى يستفاد من الخبراء بشكل افضل.. على الرغم من ان النصوص القانونية الحالية تسعف القضاء للقيام بمهمة الاستعانة بالخبراء والمحاكم تستعين بخبرات الاطباء والمحاسبين والمهندسين والعدول وغير ذلك، ولكن يستحسن ان يكون هناك قانون خاص.

● *على الجانب الآخر ماهي الضمانات التي توفرونها للقضاة للحد من تدخل ذوي النفوذ في أعمالهم باعتبار ذلك جزءاً من استقلالية القضاء؟*

– استقلال القضاء يعني استقلال القاضي في عمله، وهذا الاستقلال يستلزم ركائز عدة في مقدمتها القاضي، فكلما كان متشبعاً بمفهوم الاستقلال كلما كان عصي التدخل في شئونه، وكلما كانت شخصيته قوية امتنع الآخرون عن النيل منه او التدخل في شئونه، والدستور يحرم التدخل في اي شأن من شئون العدالة، ويعتبر ذلك جريمة لاتسقط بالتقادم.

وقانون العقوبات جرم التدخل في عمل القاضي والمساس باستقلال القضاء سواء أكان من داخل جهاز القضاء او من خارجه وحدد عقوبات تتناسب مع كل حالة.. فالحماية الدستورية موجودة والحماية القانونية موجودة والحماية الجزائية موجودة، ويقتضي الامر الحماية الشعبية حتى يكون الشعب نصيراً للقضاء.

دور الشرطة القضائية

● *هل يقع على الشرطة القضائية مسئولية تنفيذ الاحكام القضائية؟*

– دور الشرطة القضائية محدد بقرار انشائها، وهي معنية بحماية المنشآت القضائية، وحفظ الامن والنظام داخل المحكمة واعلان القرارات والاحكام الى اصحاب الشأن، اما التنفيذ فتتولاه الجهات المختصة لأن ذلك يستلزم امكانات ليست متوافرة لدى الشرطة القضائية، وفضلاً عن ذلك فإن التنفيذ يقع تحت اشراف المحكمة الابتدائية.

● *هل هناك آلية محددة تنظم خروج القضاة للنظر في محلات النزاع؟*

– لايجوز الخروج إلاّ في الحالات التي تقتضيها الضرورة، وليس في كل القضايا حتى لاتصبح وسيلة للكسب غير المشروع، وهناك اجراءات تتخذ للحد من هذه الحالات، وهي محكومة بنصوص القانون، واي متضرر ما عليه إلاّ ابلاغنا وسنقوم باتخاذ الاجراءات القانونية ضد أي قاضٍ يخرج للنظر في أي نزاع دون مبرر.

تداول الحوار الديني

● *قمتم بتدويل تجربة الحوار مع العناصر المتطرفة، ونود ان تطلعونا على آخر المستجدات في تواصلكم مع الفاتيكان وعدد من الدول الأوروبية؟*

– فكرة الحوار مع الشباب العائدين من افغانستان وغيرهم من لديهم قناعات مخالفة لاجماع الجمهور، فكرة يمنية نالت استحساناً دولياً وحظيت باهتمام الباحثين والمعنيين بمكافحة الارهاب، من اشخاص ومراكز ومؤسسات وتلقينا العديد من الدعوات لزيارة العديد من العواصم الغربية لشرح تجربة الحوار، واثرها في مكافحة الارهاب، وبعثنا برسائل عدة كان آخرها رسالة الى قداسة بندك السادس عشر بابا الفاتيكان دعوته فيها الى الحوار مع الاسلام، ورد المجلس البابوي برسالة أعرب فيها عن ارتياحه لما جاء في رسالتنا واستعدادهم للحوار وتمنياتهم ان يروا هذا الحوار في تقدم وتطور مستمر، واصبح الحديث عن الحوار في اليمن واثره في مكافحة الارهاب محل اهتمام وتقدير من الحكومات الغربية بشكل عام.

وقد أصبح الحوار منتشراً على الانترنت عبر مئات الآلاف من المواقع الموجودة على الشبكة.

في ظل قيادة الرئيس علي عبدالله صالح

تحولات اليمن الجديد

□ «الميثاق»– متابعات..

■ يمثل يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨م وهو اليوم الذي جرى فيه أول انتخاب للأخ علي عبدالله صالح رئيساً للجمهورية نقطة تحول في تاريخ اليمن الحديث.. حيث شهدت اليمن بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح تقدماً وتطوراً في جميع المجالات، فيما الإنجازات تتواصل على نحو حثيث في شتى أرجاء الوطن اليمني، وتعيش اليمن اليوم دولة القانون والمؤسسات وتواصل عملية الإصلاحات..

خلال الأسبوع الماضي توافر العديد من الجامعات اليمنية في ندوات نقاش وقفت على دلالات ١٧ يوليو ١٩٧٨م.. والتحولات التي شهدتها اليمن في ظل قيادة الرئيس علي عبدالله صالح..

● جامعة عدن أقامت حلقة نقاشية الأربعاء الماضي بمناسبة يوم الديمقراطية بعنوان «تحديات المرحلة واستجابة فخامة الأخ الرئيس»، والتي قدم فيها العديد من الباحثين والمختصين أوراق علمية تتحدث عن المناسبة– أبرزها ورقة الدكتور عبدالوهاب راوح رئيس جامعة عدن– والتي تطرق فيها إلى مجمل التحديات التي يقتضيها البناء الوطني، ومن أهمها ترسيخ ثقافة الوحدة الوطنية واستكمال البناء في تعزيز المقدرات المؤسسية للدولة التي كانت قد بدأت مع برامج إعادة الهيكلة المؤسسية..

وأشار الدكتور راوح إلى أن الحريات ملموسة ومعاشة بضماناتها الدستورية القانونية والمؤسسية، غير ان حداثتها يشكل تحدياً وطنياً يوجب تأمين البنية التمكينية لرعايتها وتنميتها وترسيخ جذورها.. مؤكداً التحديات الخارجية وما يرتبط بمناخ الاستحقاق الدستوري المتمثل في الانتخابات الرئاسية والمحلية..

وشهدت الندوة العديد من المداخلات من قبل المشاركين في الندوة جميعها أشادت بالتحولات الكبيرة التي شهدتها اليمن خلال ٢٨ عاماً من قيادة الرئيس علي عبدالله صالح، كما أنها رسمت الخطوط العريضة لأولويات واحتياجات الفترة المقبلة.

● .. وفي الندوة التي أقامتها جامعة صنعاء بهذه المناسبة قال الدكتور خالد طميم رئيس الجامعة: ان التحولات في تاريخ اليمن المعاصر على كافة الأصعدة خلال الفترة الماضية كثيرة وفي مقدمتها اعتماد الحكمة والحوار منهاجاً لايقاف نزيف الدماء واخماد الأحتراب اليمني– اليمني، لتكون إعادة الوحدة اليمنية نقطة تحول في التاريخ اليمني وتغييراً في موازين القوى ليصبح لليمن ثقله السياسي والاقتصادي إقليمياً ودولياً، بما في ذلك من منجزات على المستوى الديمقراطي والتعددية أو على المستوى التنموي والاقتصادي.

وأشار الدكتور أحمد الكبسي– نائب رئيس جامعة صنعاء: إلى إن أبرز انجازات الرئيس الداخلية دعوته للمشاركة السياسية من خلال إقرار الميثاق الوطني الذي جسد آمال الشعب وطموحاته في صيغته النهائية عبر اجماع شعبي.

بينما خلص الدكتور عبدالعزيز الكميم– استاذ العلوم السياسية إلى أن الاستقرار الذي شهده اليمن منذ بداية عهد الرئيس علي عبدالله صالح فتح طريق التحول صوب إعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني في ٢٢ من مايو ١٩٩٠م منتقلاً– فخامته– باليمن من حالة التشطير والتجزئة إلى رحاب الدولة اليمنية الديمقراطية الحديثة.

وأكد الدكتور محمد عبدالجبار– استاذ الاتصال السياسي– ان مسيرة تطور الإعلام اليمني في ظل قيادة الرئيس علي عبدالله صالح عندما سمح بوجود صحف للتعبير عن التنظيمات والأحزاب ا لسياسية والصحافة الأهلية في الثمانينيات وصولاً إلى الحريات الصحافية كتعبير ديمقراطي.

واستعرض الدكتور أحمد العجل– عميد كلية التربية بالمحويت– في ورقته أبرز العوامل التي اسهمت في نماء وإبراز الشخصية الوطنية للرئيس علي عبدالله صالح فكراً ونهجاً وسلوكاً وممارسةً والتي من ضمنها التنشئة الوطنية السليمة.

في حين أكدت الدكتورة بلقيس أبو أصبع– استاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء: ان الإنجازات التي تحققت للمرأة الآن ما كان لها أن تكون لولا يوم الـ(١٧ يوليو ١٩٧٨م) والذي كان بداية انطلاق للمرأة اليمنية لتنتقل إلى مستوى جديد في مسيرة نضال المرأة لحقوقها.

بينما تناول الدكتور محمد مثنى– نائب عميد كلية الإعلام بجامعة صنعاء– في ورقته معالم التطور والتحديث وبناء وأداء مؤسسات النظام السياسي في ظل قيادة الرئيس علي عبدالله صالح..

وتناول الدكتور حسن الكحلاني معالم التطور التعليمي والثقافي والدكتور محمد الفقيه معالم التطوير والتحديث في تكوين وأداء منظمات المجتمع المدني، والدكتور قايد عقلان استعرض في ورقته معالم التطور في السياسة الخارجية اليمنية تجاه محيطها الاقليمي والدولي. والدكتور عمر العمودي تناول نهج الرئيس علي عبدالله صالح في مواجهة الأزمات.

● وتطرقت أوراق المشاركين في ندوة جامعة تعز إلى الوضع اليمني في مرحلتين ما كان عليه قبل ١٧ يوليو ١٩٧٨م وما أصبح عليه اليوم بعد هذا التاريخ سواء من حيث الوضع الأمني أو الثقافي أو الاقتصادي أو الاجتماعي..

● في حين تطرقت محاور ندوة جامعة ذمار إلى الاستقرار السياسي في عهد الرئيس علي عبدالله صالح والتعددية السياسية والديمقراطية وما حققته المرأة من حقوق ومكتسبات وأيضاً المنجزات المحققة للشباب والطلاب اليمنيين خلال مسيرة الرئيس القائد.